توقف على وجوده عليهما ولزم الانتفاء بهما الاحداث والتخصيص حتى تكونا
واجبتي الوجود واما دخلته دلالة كل حادث على عموم التعلق لهما بجميع
الممكنات بانهما لو اختصتا ببعض الممكنات ووقع العجز عن بعضها لزم منه امور
مستحيلة الاول تعميم العجز في جميع الممكنات لاستوائها في حقيقة الامكان
المحوج الى الفاعل فانه اذا تعذر من الفاعل فعل بعضها لزم تعذر فعل جميعها ويلزم ايضا
حدوثهما لافتقار عددهما الخصوص الى مخصص الثاني لزوم حدوثهما لاحتياجهما
حينئذ الى الفاعل الذي خصصهما ببعض الممكنات وخلوص تعميمها ببعضها
لجواز ان تتعلقا بجميع الممكنات او بالبعض الذي تعلق به العجز فاختصاصهما
حينئذ بما اختصتا به يوجب افتقارهما الى الفاعل المخصص الثالث لزوم انتفاء
نفع القدرة والارادة التي تعلقتا بهما والبعض لهذه اللوازم وهو الاول منها
اشرنا بقولنا اذ العجز عن بعضها يستلزم العجز عن جميعها والضمير المؤنث
في بعضها وجميعها يعود على الممكنات المفهومة من معنى قوله لكل
ممكن واما وجه دلالة كل حادث على وحدتهما فلانه لو وقع التعدد فيهما
لزم العجز للزوم التمانع بين القدرتين والارادتين كما لزم في تعدد الالهة فان قيل
نفرض تعدد كل واحدة منهما بعدد الممكنات بحيث يكون لكل ممكن قدرة
وارادة خاصتان به فلا تمانع حينئذ فالجواب انه يلزم عليه دخول ما لا نهاية
له في الوجود اذ عدد الممكنات لا نهاية له وايضا يلزم عليه الافتقار الى المخصص
لان كل قدرة وارادة حينئذ يجوز ان تتعلقا بغير ما تعلقتا به فاختصاصهما
بما اختصتا به يوجب الافتقار الى المخصص وايضا يلزم من عجزهما عن التأثير
في غير ما تعلقتا به العجز عن الجميع ولهذا يصح ان تأخذ مطلبين وهما الوحدة
وعموم التعلق من قولنا في اصل العقيدة اذ العجز عن بعضها مستلزم
للعجز عن جميعها وتاخذ المطلبين الاخرين وهما الوجود والوجوب من قولنا
لتوقف كل حادث على وجودهما الى اخره والله تعالى الموفق ص ويجب له تعالى
العلم المتعلق بكل واجب وجائز ومستحيل لان الاختصاص بالبعض يستلزم الحدوث
لافتقار الصفة حينئذ الى الفاعل وحدوثها يستلزم حدوث موصوفها لاستحالة

تعريه عنها وعن اضدادها ش لا شك ان كل حادث يدل ايضا على الاربعة مطالب لهذه
الصفة كما سبق في القدرة والارادة وانما لم يقسم في اصل العقيدة البرهان على وجود هذه
الصفة لانه قد سبق له في قوله في كونه مريدا عالما اه وكما توقف وجود كل
حادث على الارادة لزم ان يتوقف على العلم اذ القصد الى ايجاد شيء مع عدم العلم
به مستحيل ويؤخذ برهان مطلب الوجوب لهذه الصفة مما ذكرنا في برهان
عموم تعلقها اذ لو اختص تعلقها يوجب لها الحدوث وكونه يستلزم
جوازها فكيف اذا كانت من اول مرة جائزة الوجود وكذلك ايضا يؤخذ نفي
التعدد من هذا البرهان لان التعدد يوجب الحدوث لافتقار العدد الخاص الى محدث
وقولنا وحدوثها يستلزم حدوث موصوفها يعني ويلزم الدور والتسلسل
وايضا خلو البعض يستلزم خلو الجميع اذ لا فرق وقد سبق ذلك كله في القدرة
والارادة وقولنا وعن اضدادها يعني لانتفاء تلك الاضداد الاحادية لانها
ضد العلم الحادث فاذا جاء العلم بعدها قد لزم حدوثها كما بان عدمها وما ثبت
قدمه استحال عدمه وان جاءت بعد العلم فحدوثها كالشمس اذ لا معنى للحادث الا الموجود
بعد عدمه والله تعالى الموفق ص ويجب له تعالى السمع والبصر المتعلقان
بجميع الموجودات والكلام المنزه عن الحرف والصوت والتقديم والتاخير واللحن والبعض
والتجدد والسكوت المتعلق بما تعلق به العلم ودليل هذه الثلاثة الشرع
ش اعلم ان عقائد الايمان تنقسم الى ثلاثة اقسام الاول ما لا يصح ان يعلم الا بالدليل
العقلي وهو كل ما توقف عليه دلالة المعجزة كوجوده تعالى وقدرته وارادته
وعلمه وحياته فانه لو استدل على هذا القسم بالدليل الشرعي وهو متوقف
على صدق الرسل المتوقف على دلالة المعجزة كالسمع والبصر والكلام والبعث
واحوال الاخرة جملة وتفصيلا الثالث ما اختلف فيه للتردد فيه هل هو من
القسم الاول او من القسم الثاني كالوحدانية فانه اختلف فيها هل يكفي فيها
الدليل السمعي بناء على عدم توقف دلالة المعجزة عليها عند النظار او
توقف وجود المعجزة عليها تدبر الامر لاستحالة وجود الفعل مع
وجود الشريك او لا بد فيها من الدليل العقلي نظرا لتوقف دلالة المعجزة

Copyright © King Saud University